المحاضرة ١ الاسبوع الاول

م/ تطور المالية العامة

يتطور علم الماليه العامه من مرحله الى اخر ومن بلد الى اخرطبقاً للتطور الاقتصادي والاجتماعي السائد في ذلك البلد والمرحله التي يمر بها لذلك فانه التطور المالي قد مر بثلاث مراحل وهي مايلي

١- مرحله الماليه المحايده

٢- مرحه الماليه المتداخله

٣- مرحله التخطيط المالي

١- مرحلة الماليه المحايده : ان الفكر المالي يدعو الى عدم تدخل الدوله من خلال المالي الماليه العامه بالاوضاع الاقتصاديه والاجتماعيه تأثرا بفلسفه النضام الاقتصادي الحر السائد في تلك المراحله وتطور الدواله بالواجبات الاساسيه الثلاثه (الدفاع الامن الداخلي العداله) ففي هذه المرحله توفير الايرادات اللازمه لتلبيت الحاجات العامه وفي هذه الحاله فانه الفكره الماليه يدعو الى اتوازن الموازنه وعدم تصديقها بعجز لانه يؤي الى افلاس الدوله ويؤدي الى حاله التضخم وكذلك لايعمل الفكر المالي الكلاسيكي تصديق الميزانيه بفائض لان ذلك يعني اقتطاع جزء من دخول الافراد وحرمانهم منهم مما يؤدي الى انخفاض حجم الاستثمارات الفرديه وبالتالي يؤدي الى اضرار على الانشطه الاقتصاديه ومن ثم تراجع التنميه الاقتصاديه.

انه هذه المرحله تكون في الماليه العامه محايده انسجاماً مع افكار النضام الاقتصادي الكلاسيكي والذي يرى ان التوازن بين الادخار والاستثمار يتحقق من خلال سعر الفائده وبالتالي ان الاستخدام امثل لعناصر الانتاج لذا لايوجد داعي للتدخل الدول من خلال الاوزان الماليه لتحقيق التوازن .

٢- مرحله الماليه المتدخلة :- في هذه المرحله تحولت الماليه العامه من الحياديه الى التدخل في الحياة الاقتصاديه والاجتماعيه وبالتالي خرجت الماليه العامه عن عزلتها عن سائر القطاعات الاقتصاديه وبالتالي فشل الفكر التقليدي القائم على اساس فكره التوازن التلقائي وقد اوضح كينز الذي يعد من رواد المدرسه الكلاسيكيه الفحديثه امكانيات تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار في اي مرحله من مراحل الدخل حتى دون مستوى التشغيل الكامل وقد اصبح للماليه العامه من خلال ادواتها(النفقات . الايرادات) ان تمارس دورة مهمه في اعاده التوازن الاقتصادي والاجتماعي واصبحت السياسه الماليه تعمل جنباً الى جنب مع السياسه الاقتصاديه من اجل تحقيق ذلك الهدف واصبح دورها يمتد الى اصلاح الهياكل الاقتصاديه والاجنماعيه فمثلاً لو ان هنالك حاله تضخم بالبلد فأن الدوله تزيد الضرائب وذلك لامتصاص الفائض التقليدي وكذلك تقلل من النفقات العامة لأصلاح هذا الخلل اما اذا حدث حساب فان الدولة تقلل من حجم الضرائب وتزيد من حجم الضرائب وتزيد من حجم الانفاق .

٣- مرحلة التخطيط المالي :-

ينطبق هذا الاسلوب على الاقتصادات الاشتراكية والذي يعني تنضيم الموارد الماليه الضروريه وتوزيعها وتوجيهها بشكل مخطط لسد احتياجات الخطة المالية والخطة المادية لتحقيق التوازن الاقتصادي أي التوازن بين الجانب المالي والجانب المادي .

الحاجات العامة :- يعد تعريف الحاجات العامة ضرورة اساسية يتحرر على اساسها نطاق النشاط المالي لمحاولة اشباع الحاجات كما انة يؤدي الى الجوانب التي تختلف فيها طبيعه النشاط عن طبيعه النشاط الخاص وبالتالي تتميز على اساسة المالية العامة عن المالية الخاصة وسوف نستعرض المفاهيم الاتية :

١- الحاجات الفردية والحاجات الجماعية :

أ- الحاجات الفردية : وهي التي يتولى الفرد نفسة امر اشباع تلك الحاجات وتترك له حرية التصرف في الظروف العادية منها مثل حاجته الى الغذاء لغرض البقاء على قيد الحياة ومنها حاجته الى الملابس لغرض الوقاية من الظروف الجوية وهذه الحاجات كلها مستمده من مقتنيات الحاجات المادية والروحية للانسان .

محاضرة ١

ب- الحاجات الجماعية :وهي التي يقتضي اشباعها بصوره جماعية بالنسبة لجميع افراد المجتمع نظراً لشعور الافراد بالحاجة الى المجتمع حيث تتميز الكثرة الغالبة من الحاجات بعدم امكانية انقسامها او تجزئتها وهذا يعني اشباع الحاجات الجماعية يتم من خلال قيام الدولة بتقديم خدمات للمجتمع بحيث لايؤثر استهلاك احد الافراد منها على استهلاك الاخرين له كما يتعذر تقديمها بشكل وحدات متجزئه بحيث لايتم استبعاد احد الافراد .

٢- الحاجات العامة والحاجات الخاصة :
ان التقييم السابق للحاجات يتميز بالبساطة لذا تمنح هذا التقييم الذي يمكن تحديد معايير التمييز بين الحاجات العامة والخاصة الى اربعة انواع من المعايير حسب توجيهات واراء المفكرين والعلماء .

المجمعوعة الاولى :

المجموعة الثانية : تعتمد في افكارها بتحديد الحاجات على تحديد شخص واحساسه وسهولة خاصة اذا كان من يشعر او يحس بها هو احد الافراد وتكون عامة اذا كان من يحس او يشعر بها هو الجماعة .

المجموعة الثالثة : تعتمد في افكارها على اعتماد قانون اقل المجهود والذي ينصرف الى تحقيق اكبر منفعة باقل كلفة ممكنه وهنا يكون الفرد باشباع حاجاته الخاصة بهذا المعيار فهو لايقوم باشباع حاجات معينه اذا كان اشباعها يتطلب نفقه اكثر اما اشباع الحاجات العامة لا يتطلب فعلى الدولة اشباع حاجات المجتمع بغض النظر عن الموازنة والمنفعة .

المجموعة الرابعة : وتدعم هذه المجموعه رايها من خلال التمييز بين الحاجات الفردية والجماعية بمعيار تاريخي فتعد الحاجة عامة عندما يتم اشباعها في نطاق دور الدولة التقليدي أي في نطاق تقديم الخدمات (الدفاع . الامن . العدالة) .

٣- المالية العامة والمالية الخاصة :
هنالك العديد من الاختلافات بين المالية العامة والخاصة تتمثل بالاتي

اولاً : من حيث الهدف فالمالية العامة تهدف الى تحقيق المنفعة في حين ان المالية الخاصة تهدف الى تحقيق الربح .

ثانياً : من حيث الاسلوب فان الدولة تحقق نفقات ومن ثم تحدد مايلزم من الايرادات اما المالية الخاصة تحدد اولاً مقدار الدخل أي الايرادات ثم النفقات .

ثالثاً: من حيث وسائل الحصول على الايرادات فالماليه الخاصه تحصل على ايراداتها بطريقة اختيارية عن طريق الجهد المبذول او بيع منتجاتها اما المالية العامة (الدولة) فتتمتع بقدره واسعه بما تفترضه من ضرائب لما لها من سلطة مالية واسعة .

النفقات العامة :

معنى النفقة العامة واركانها :